على اساس ان هذا التناقض ذو طبيعة عدائية ، شديدة العدائية ، ولا يمكن ان يعالج هذا التناقض الذي يحمل هذه الطبيعة الا من خلال الصراع المسلح من اجل تصفية الكيان الصهيوني . ولكن الصراع المسلح الذي يمكن ان يخوضه الشعب العربي الفلسطيني لا بد له من ان يتبع استراتيجية وتكتيك حرب الشعب طويلة الامد ، وذلك بسبب الوضع العسكري للعدو ، وبسبب الوضع الخاص بالشعب العربي الفلسطيني. ومن هنا فان المناقشة اذا كانت ستتناول جذر الموضوع فعليها ان تنطلق من تحليل هذا التناقض وتحديد طبيعته وكيفية معالجته . او اذا اريد استخدام عبارات اخرى ، فلا بد للمناقشة من ان تحدد الهدف ، تحدد طبيعة العدو ، تحدد سمات وضع الشعب ، وتحدد كيفية تحقيق الهدف . ان القفز عن كل هذه القضايا ومن ثم مناقشة الكفاح المسلح الفلسطيني من نقاط مجتزأة لا تتناول الوضع ككل يتيح للمناقشة ان تذهب بالموضوع الى الظلام لتسديد الضربات الخبيثة سواء للجوانب النظرية والسياسية في الثورة او لتاريخها .

ثانياً : هل كان موقف الثورة الفلسطينية من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ خاطئا ؟

ثمة من طرح في هذا الصدد يقول ان الثورة لم تدرك اهمية التكتيك السياسي في ظروف ميزان معين للقوى على صعيد المنطقة وعلى الصعيد العالمي . وفسر الصراع الذي دار حول قرار مجلس الامن بانه ارتكز في الاساس الى موقف التقليل من اهمية العمل السياسي .

ان هذا الطرح يكشف ١ ــ ماذا يقصد حين تتهم الثورة بموقف التقليل من أهمية العمل السياسي اي ان خلفية الاتهام هو مفهوم لعمل سياسي محدد وليس للعمل السياسي ولعلاقته بعمل الثورة . وهنا بالتحديد الموقف من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . لان الصراع الذي خاضته الثورة ضد القوى التي ارادت تحديد اهداف النضال الفلسطيني ضمن حدود قرار مجلس الامن المذكور هو عمل سياسي بكل ما تحمل الكلمة من معنى . الامر الذي يوجب الا تطرح القضية على اساس ان الثورة قللت من اهمية العمل السياسي ، وانما ليكن الخلاف على السياسة التي اتبعتها الثورة وعلى السياسة المقابلة التي يراد ان تكون البديل . لانه عندئذ تناقش سياستان محددتان ، وتحاكمان على اساس النتائج العملية لكل منهما على أرض الواقع . ٢ ــ ان الصراع الذي دار بين الثورة الفلسطينية وبين قوى محددة حول قرار مجلس الامن يجب الا يسحب على كل القوى التي وافقت على قرار مجلس الامن . فعلى سبيل المثال ان القائد الوطني الراحل جمال عبد الناصر اعلن منذ البداية ان من حق المقاومة الفلسطينية رفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ورفض ان يدخل في صراع معها حوله بل قامت العلاقة بينه وبين الثورة الفلسطينية على أساس دعم الثورة الفلسطينية عموما وان تخلل ذلك بعض الصراعات . ولكن الصراع الحاد دار مع الاتجاهات التي ارادت من الثورة الفلسطينية ان تقبل بقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ . واعتبرت ذلك القضية المركزية في علاقتها بالثورة ، وبادات الثورة الهجوم وكان لا بد لها من أن تسمع ردا ، وان كان ذلك قد تم ضمن اضيق الحدود لان خط الثورة كان عدم تأجيج الصراعات الجانبية والتركيز على العدو الصهيوني . ومن هنا فان من يثير هذا الموضوع يجب ان يقر حقيقتين : الاولى ان الثورة لم تسع لتلك الصراعات ولم تتصرف « بنظرة اعتباطية » في ادارة تلك الصراعات بل كانت تسعى لاقامة علاقات ايجابية رغم الاختلافات . الثانية ان الثورة حين رفضت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كانت تقف الى جانب الخط السياسي الصحيح والموقف المبدئي وذلك في رفض اعتبار قضية فلسطين مشكلة لاجئين يجب ايجاد حل عادل لمشكلتهم ، وكذلك رفضها التطوع